المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵙⵡⵉⵔⵉⵜ ⴷ ⵜⵙⵙⵏⴰⵡⵜ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ
Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique

التقرير السنوي

عن حصيلة وآفاق عمل المجلس

2023

الملخص التركيبي

التقرير السنوي

عن حصيلة وآفاق عمل المجلس

2023

الملخص التركيبي

يُصدر المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي تقريره السنوي عن حصيلة أنشطة المجلس وآفاق عمله لسنة 2023، وهو الأول من نوعه خلال الولاية الثانية للمجلس 2022-2027[1]. وقد تميزت انطلاقته الجديدة بتعيين جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، للسيد الحبيب المالكي رئيسا جديدا للمجلس، بتاريخ 14 نونبر 2022، وتعيين جلالته للأعضاء الممثلين لفئة الخبراء[2]، وكذا الإعلان عن اللائحة الكاملة لمجموع الأعضاء[3] بمختلف فئاتهم المحددة بموجب المادة 7 من القانون رقم 105.12 المتعلق بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

وقد انكب المجلس مباشرة بعد ذلك على تنفيذ التوجيهات الملكية السامية الواردة في بلاغ الديوان الملكي إثر تعيين السيد الحبيب المالكي، التي دعت إلى تعزيز وتقييم ومتابعة تفعيل أهداف الإصلاح؛ بما في ذلك المواكبة اليقظة للجهود المبذولة في تفعيل توصيات الرؤية الاستراتيجية (2015-2030) التي بلغت سنتها الثامنة، ومقتضيات القانون-الإطار 51.17 التي دخلت حيز التنفيذ منذ غشت 2019، وانطلاقا من البرنامج الحكومي والمخططات القطاعية المؤطرة لمنظومتنا التربوية في مدلولها الشامل.

يأتي هذا التقرير في سياق تداعيات جائحة كوفيد-19، وفاجعة «زلزال الحوز»، وإضرابات هيئة التدريس في القطاع العمومي، إضافة إلى التراكم الحاصل في العديد من أوراش الإصلاح، لاسيما منذ إصدار القانون-الإطار، والدينامية المرافقة للجهود المبذولة من طرف السلطات الحكومية في التقليص من انعكاسات هذه التداعيات على المتعلم(ة)؛ وكذا الشروع في تطبيق التزامات القطاعات المسؤولة عن التربية والتكوين والبحث العلمي.

كما يأتي، أيضا، في سياق مشاركة المغرب في «قمة تحويل التربية» التي انعقدت تحت رعاية الأمم المتحدة في شتنبر 2022. حيث التزمت بلادنا، إلى جانب أكثر من 130 دولة مشاركة، بالانخراط في الشراكة العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول 2030، وخاصة منها الهدف الرابع المتعلق بالتربية، من خلال تجديد منظومتها التربوية وتعزيزها لفائدة الأجيال الحالية والقادمة.

وقد باشر المجلس انطلاق أشغاله يوم 13 دجنبر 2022؛ حيث ذكّر رئيس المجلس، بالتوجيهات السامية عقب تعيينه من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والتي أكد فيها جلالته على ضرورة التفعيل الأمثل للمهام التي أوكلها الدستور للمجلس، وعلى أهمية التنسيق بين المجلس والقطاعات الحكومية والمؤسسات

1 للإشارة، تمت إعادة تنظيم المجلس الأعلى للتعليم بمقتضى أحكام الظهير الشريف رقم 1.05.152 الصادر في 11 من محرم 1427 (10 فبراير 2006)، والذي حل محله بتاريخ 16 ماي 2014، «المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي».

2 الظهير الشريف رقم 1.22.73 الصادر في 28 من ربيع الآخر 1444 (23 نوفمبر 2022)، ج. ر. رقم 7148 بتاريخ فاتح سبتمبر 2022.

3 الجريدة الرسمية، رقم 7148 بتاريخ فاتح سبتمبر 2022.

المعنية، وعلى مواكبة المجلس لأوراش إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، بما في ذلك مواصلة اضطلاعه بمهامه ضمن مجالات اختصاصه، من أجل المساهمة الفعلية في تحقيق أهداف الإصلاح.

يتضمن التقرير السنوي للمجلس، إلى جانب التقديم والخاتمة، **ثلاثة فصول رئيسة:**

تمحور **الفصل الأول** حول إرساء هياكل المجلس واعتماد استراتيجيته وخطة عمله للفترة الممتدة ما بين 2023-2027.

وقدّم **الفصل الثاني** تحليلا مفصلا لحصيلة مواكبة المجلس تفعيل الإصلاح على ضوء القانون-الإطار 51.17 منذ إصداره، متضمنا أهم المكتسبات والتحديات والمعيقات المتعلقة بإعمال إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

أما **الفصل الثالث**، فقد تضمن عرض حصيلة تفصيلية لأنشطة المجلس خلال سنة 2023 وآفاق عمله، وذلك إعمالا لمهامه الدستورية، إضافة لأهم الأنشطة المرافقة والداعمة، مع الوقوف عند أبرز التحديات المرتبطة بتعزيز دوره والرفع المستمر من أدائه.

طبقا لمقتضيات القانون المتعلق بالمجلس ولنظامه الداخلي، عقد المجلس، خلال سنة 2023، ثلاث دورات، ودورة استثنائية. وقد انتظم إعمال المهام الدستورية للمجلس خلال هذه السنة، إلى جانب المواكبة اليقظة لإعمال الإصلاح، ولأبرز الأشغال الداعمة لحصيلة أنشطته وآفاق عمله، على الشكل التالي:

بالنسبة لحصيلة مواكبة المجلس لإعمال الإصلاح

تجدر الإشارة إلى انخراط القطاعات الحكومية المسؤولة عن التربية والتكوين والبحث العلمي من خلال برامجها المختلفة، في إعمال أهداف الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، ومقتضيات القانون-الإطار 51.17، وفي تعزيز المكتسبات المحرزة في العديد من أوراش الارتقاء بالمنظومة.

وتظل بعض المداخل المؤطرة للرفع من وتيرة الإصلاحات الجارية، وتقوية تجويدها، ذات أولوية مُلحة، نجمل أبرزها فيما يلي:

- تفعيل اللجنة الوطنية لتتبع ومواكبة إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- الحرص على وحدة المرجعية بين كافة الفاعلين المعنيين، لضمان مطابقة كاملة للسياسات العمومية مع الاختيارات الاستراتيجية المنصوص عليها في القانون-الإطار؛

- الإسراع في إصدار النصوص القانونية والتنظيمية التي تشكل مستلزمات ضرورية لمواصلة تفعيل الإصلاح[4]؛
- استدراك التأخر الحاصل في إرساء اللجنة الدائمة لمراجعة وملاءمة المناهج والبرامج والتكوينات، وما نتج عنه من تأخر في وضع الإطار المرجعي للمناهج والبرامج، وإعداد الدلائل المرجعية المرتبطة به، واعتماد نظام التقييم والاعتماد والمصادقة على الكتب المدرسية، ووضع الإطار المرجعي للوظائف والكفايات من الأولي إلى العالي؛
- الاشتغال بالتراكم بغض النظر عن التوجهات السياسية للمسؤولين عن قطاعات التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- مواصلة محاربة الانقطاع الدراسي، والحرص على جعل الشراكة عمومي-خصوصي في خدمة المساواة، مع الحاجة إلى تطوير منظومة منصفة وناجعة للدعم الاجتماعي والنفسي، وتأمين استدامة التعلمات؛
- وضع تصور شمولي ومقاربة نسقية للإصلاحات الجارية في ميادين التربية والتكوين والبحث العلمي في استحضار تام لتراتبية المعايير والتقائية السياسات العمومية؛
- اتخاذ مبادرات تضفي دينامية جديدة على الإصلاح، تعزز المكتسبات وتجدد التفكير في صيغ معالجة التحديات، بإشراك كافة الفاعلين وبتعبئة مجتمعية شاملة؛ إلخ.

بالنسبة للمهمة الاستشارية

أصدر المجلس خلال سنة 2023، أربعة آراء، تمت إحالتها من طرف رئيس الحكومة، وهي كالتالي:

1/ رأي المجلس في مشروع القانون رقم 21-59 المتعلق بالتعليم المدرسي.

2/ رأي المجلس بخصوص مشروع المرسوم المتعلق بالتوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي.

4 يقصد بذلك، النصوص التالية: - تعديل القانون رقم 81.12، القاضي بإحداث المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية؛ - تعديل القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية للتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي؛ - مرسوم بالمصادقة على الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات؛ - مرسوم بتحديد مهام وتنظيم وكيفية سير اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع عمليات التقييم المنجزة على مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي؛ - مرسوم متعلق بالتوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي؛ إلخ.

3/ رأي المجلس بشأن مشروع مرسوم بتغييروتتميم المرسوم رقم 2.04.89 الصادرفي 18 من ربيع الآخر1425 (7 يونيو2004) بتحديد اختصاصات المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة ومشروع قراردفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك الإجازة.

4/ رأي المجلس بخصوص مشروع المرسوم المتعلق بتحديد تطبيقات الهندسة اللغوية بالتعليم المدرسي والتكوين المهني والتعليم العالي.

يمكن إجمال أبرز خلاصات التوصيات المشتركة بين هذه الآراء فيما يلي:

- الحاجة الملحة إلى تسريع إصدار القوانين والمراسيم والقرارات المنبثقة عن مقتضيات القانون-الإطار17-51، والمستندة على توصيات الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، والمستحضرة لما دعا إليه تقرير النموذج التنموي الجديد سنة 2021، وفق مقاربة شمولية لهذه النصوص؛ على أن تتميز هذه التشريعات بالدقة والتماسك والشمولية والانسجام والتناغم اللازم، وأن تستحضر المستلزمات القبلية الضرورية لها، وأن تعبر صراحةً عن طموح إرساء دعائم «المدرسة الجديدة»؛
- الرفع من وتيرة الإصلاحات والشروع في إعادة هيكلة حقيقية تستهدف إرساء أسس متينة للمدرسة الجديدة، محورها المتعلم. ذلك أن الوضع الراهن يستدعي اتخاذ خطوات حازمة ومتجددة تضمن القيام بإصلاح عميق يحقق للمنظومة التربوية، بكافة مكوناتها، فعاليتها وقدرتها على الاستجابة لمتطلبات العصر؛
- الاعتماد على سياسة واضحة ومستدامة تضمن توفير المستلزمات الضرورية للقوانين والمراسيم، بغية تحقيق التحول المأمول، بما في ذلك توفير الاحتياجات المادية والبشرية والبنيات التحتية والتجهيزات اللازمة في كافة أطواروومستويات التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- تعزيز التعاون والعمل المشترك بين كافة الفاعلين والمؤسسات المعنية، إعمالا لالتقائية السياسات العمومية، وتجويدا للخطط والبرامج والتدابير المبرمجة، وضمانا لإنجاح الأوراش الجارية بكفاءة وفعالية؛
- ربط المسؤولية بالمحاسبة من خلال تحديد مرجعيات دقيقة لضمان الجودة في كافة مستويات المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي.

شكلت هذه الآراء فرصة لتظافر جهود هيئاته، من أجل إسهام المجلس في المشاريع الإصلاحية لقطاع التربية والتكوين، وذلك بتقديم مقترحات من شأنها تجويد تفعيل الإصلاح الجاري وتعزيز حكامته، وفق الأفق الزمني الذي يحدده القانون-الإطار، واستكمالا للترسانة القانونية باعتبارها ورشا متواصلا يتعين التعامل معه بمزيد من الفعالية، من أجل استدراك التعثر الحاصل في التفعيل وفي ضعف تناسق واتساق بعض النصوص القانونية والتنظيمية المطبقة له.

بالنسبة للمهمة الاقتراحية

تضمنت حصيلة سنة 2023، شقين:

- **الأول:** إسهام المجلس بمقترحاته المتعلقة بمراجعة مدونة الأسرة، وذلك استجابة لدعوة اللجنة المكلفة من قبل صاحب الجلالة بمراجعة هذا القانون؛
- **الثاني:** المواضيع ذات الأولوية في الاستراتيجية الجديدة للمجلس، التي انطلق الاشتغال عليها من طرف اللجان الدائمة المختصة، من أجل بلورة مشاريع آراء و/أو تقارير في شأنها.

بخصوص **الشق الأول** المتعلق بتقديم مقترحات حول مراجعة مدونة الأسرة ولاسيما تمدرس الأطفال، فقد تضمنت المذكرة الاقتراحية ما يلي:

- عدم التمييز بين الأطفال لأي سبب كان، في مراعاة للمصلحة الفضلى للطفل وفق مدلولها الحقوقي؛ وحق الأطفال في الاستماع إليهم في كل ما يعنيهم؛
- إثارة الإشكالات المرتبطة بالمقتضيات المتضمنة في مدونة الأسرة، التي لها انعكاس سلبي على تمدرس الأطفال و/أو مواصلة تعليمهم، ومنها ما يتعلق بـ: الحق في النسب، والنفقة، والحضانة، والولاية القانونية على الأطفال، وانتقال الثروة في إطار العلاقات العائلية، فضلا عن تزويج الأطفال والعنف الأسري؛
- التوصيات الكفيلة بصيانة حق كافة الأطفال في التمدرس في أحسن الظروف؛
- إجراءات مرافقة لفائدة الأطفال على مستوى السياسات العمومية في اتجاه ربط دينامية إصلاح مدونة الأسرة بدينامية إصلاح المنظومة التربوية، بما في ذلك تعزيز وترسيخ ثقافة حقوق الطفل وثقافة المساواة بين الجنسين.

بخصوص **الشق الثاني** المتعلق بالمواضيع المدرجة في برامج عمل اللجان الدائمة المختصة، ولدى مجموعة العمل الخاصة، فقد بلور المجلس **استراتيجية جديدة 2023-2027**[5]، لجعلها إطارا موجها لعمل هيئاته وبنياته، تمت ترجمتها إلى **برنامج عمل 2024-2027**[6].

تفعيلا لهذه الاستراتيجية الجديدة وما يؤطرها من مبادئ وأولويات اشتغال، وكذا برنامج عمل المجلس؛ عملت اللجان الدائمة المختصة على وضع برامج وخطط عمل، شملت ما مجموعه 13 مشروعا، وذلك بغرض إعطاء دفعة جديدة للإصلاح الجاري في أفق الإسهام في بناء «المدرسة الجديدة».

بالإضافة إلى ذلك، صادقت الجمعية العامة في دورتها الثالثة، المنعقدة بتاريخ 19 دجنبر 2023، على إحداث **مجموعة العمل** المكلفة بإعداد وثيقة حول **«المدرسة الجديدة»**؛ بغرض تعميق التفكير في القضايا الجوهرية التي من شأنها الدفع بالإعمال الأمثل للرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، وذلك وفق منظور نسقي قائم على مكونات رئيسة؛ منها: التمدرس وتكافؤ الفرص، والحكامة، والنموذج البيداغوجي، والبحث العلمي، إلخ.

من أجل إنجاز المشاريع المندرجة في برامج عمل اللجان الدائمة المختصة، تواصل هذه الأخيرة إنجاز أعمالها من خلال إعداد وثائق مؤطرة وتنظيم أنشطة داخلية وخارجية، يمكن إجمالها فيما يلي: دراسات وثائقية، جلسات تشاور وتفاعل، زيارات ميدانية، أيام دراسية وندوات، معتكفات، الاستعانة بخبرات متخصصة من داخل المجلس وخارجه، إلخ.

توزعت مشاريع الموضوعات التي باشرت اللجان الدائمة المختصة الانكباب عليها على الشكل التالي:

المشاريع المتعلقة بالتربية للجميع:

يتعلق الأمر بمشروعين تنكب عليهما **اللجنة الدائمة للتربية والتكوين للجميع والولوجية**، وهما:

1/ «التمييز الإيجابي في التربية في الأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص»؛

2/ «الحق في ولوج التعليم وفي استكمال التعليم الإلزامي».

5 تمت المصادقة عليها من طرف الجمعية العامة في دورة يوليوز 2023.

6 تمت المصادقة عليه من طرف الجمعية العامة في دورة دجنبر 2023.

المشاريع المتعلقة بحكامة منظومة التربية والتكوين:

يتعلق الأمر بمشروعين تشتغل عليهما **اللجنة الدائمة لحكامة منظومة التربية والتكوين**، وهما:

1/ **«بناء المدرسة الجديدة في منتصف المسار: تقرير مرحلي وتوصيات»**؛

2/ **«الإطار المرجعي للجودة»**.

المشاريع المتعلقة بالنموذج البيداغوجي:

تنكب اللجان التالية، وهي: **اللجنة الدائمة للبرامج والمناهج والوسائط التعليمية؛ اللجنة الدائمة لمهن التربية والتكوين والتدبير؛ اللجنة الدائمة للخدمات الاجتماعية والثقافية وانفتاح مؤسسات التربية والتكوين على محيطها**؛ على إنجاز مشروع واحد أو اثنين، مُندرج ضمن برنامج عملها، ويتعلق الأمر بالمشاريع الستة التالية:

1/ **«بناء عدة مفاهيمية ومنهجية للتفاعل لاحقا مع مشروع الإطار المرجعي للمناهج»**؛

2/ **«المهن في المنظومة الوطنية للتربية والتكوين»**؛

3/ **«تعزيز الوظيفة الثقافية للمدرسة المغربية»**؛

4/ **«انفتاح مؤسسات التربية والتكوين على محيطها»**؛

5/ **«تعزيز جاذبية المدرسة المغربية»**؛

6/ **«الحق في التعليم والحفاظ على الاستمرارية البيداغوجية وعلى جودة التعلمات في سياق الأزمات»**.

المشاريع المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي:

ويتعلق الأمر بثلاثة مشاريع تشتغل عليها **اللجنة الدائمة للبحث العلمي والتقني والابتكار**، وهي كالتالي:

1/ **«هيكلة وتنظيم التعليم العالي والبحث العلمي»**؛

2/ **«تمويل البحث العلمي وآلياته»**؛

3/ **«البحث العلمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية»**.

بالنسبة للمهمة التقييمية

أنجزت الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس تقييمات شملت ما يلي:

أولا، تقييم منجز سنة 2023 حول **العنف في الوسط المدرسي**، حيث خلُص التقرير إلى أن العنف لا يزال ممارسة حاضرة في الوسط المدرسي بالرغم من المنع الرسمي له، وأن مناخ المؤسسة التعليمية يتدهور مع تقدم التلامذة في الأسلاك التعليمية، وخاصة في المؤسسات العمومية بالوسط الحضري، وبشكل خاص بين تلامذة السلك الثانوي.

يمكن استثمار نتائج هذا التقرير في تقديم دعم معرفي لوضع استراتيجيات مكافحة العنف، ومساعدة المؤسسات التعليمية على تطوير خطط عمل فعالة، وتعزيز الوعي بين الأطر التربوية، والآباء، والأمهات حول أهمية توفير بيئة تعليمية آمنة وداعمة للتلامذة.

ثانيا، تقييمات انطلقت سنة 2023 وسيتم استكمالها سنة 2024؛ تشمل:

1) **المساواة بين الجنسين في ومن خلال المنظومة التربوية**. ويضم:

أ- التقرير الموضوعاتي حول المساواة بين الجنسين في ومن خلال المنظومة التربوية، الهدف منه: الإسهام في تعميق المعرفة بواقع المساواة بين الجنسين داخل المنظومة بكافة مكوناتها؛ وتوجيه التفكير و الفعل نحو تبني مقاربة شمولية تضع المساواة بين الجنسين في صميم غايات التربية و أهدافها.

ب- الأطلس المجالي الترابي حول المساواة بين الجنسين في المنظومة التربوية، الهدف منه: عرض الفوارق بين الجنسين في مجال التربية بيانياً وخرائطياً، وتحليل تطور هذه الفوارق من دورة إلى أخرى من خلال المبيانات الهرمية الإقليمية لمعدلات الالتحاق بالمدارس.

2) الأطلس المجالي الترابي حول البنيات التحتية، الهدف منه: رصد الوضع الحالي لمستوى البنية التحتية في التعليم المدرسي، خاصة بعد «زلزال الحوز»، وتقديم الخرائط والرسوم الجغرافية للتفاوتات القائمة على مستوى البنيات التحتية الأساسية.

3) التوجيه في منظومة التربية والتكوين، من أهدافه:

- تقديم إطار مفاهيمي وتحليلي للتوجيه المدرسي والتكوين في ضوء التجارب الدولية؛
- تطوير مقاربة منهجية ملائمة للتقييم؛
- تقييم نظام التوجيه؛
- تعبئة الإطار المرجعي المعياري للتوجيه لتحديد مجال التدخل المحتمل؛
- اقتراح سبل التفكير لدعم وتعزيز الإصلاح الحالي.

ثالثا، تقييمات متعددة السنوات، انطلق العمل فيها، وتشمل:

1) البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات التلامذة في نسخته الرابعة (2008، 2016، 2019 و2025). تقوم به الهيئة بشكل دوري منذ سنة 2008، الهدف منه: تقييم أداء المتعلمين المغاربة من حيث المهارات، والمعارف، والقدرات من أجل تحسين جودة المكتسبات والتعلُّمات. وتشمل نسخة سنة 2025 تلامذة السنة السادسة ابتدائي والسنة الثالثة من التعليم الثانوي الإعدادي، لتقييم مهاراتهم في اللغات (العربية والفرنسية) وفي الرياضيات والعلوم؛

2) دراسة "طاليس" للتعليم والتعلم لسنة 2024، وتشمل التعليم الأولي والابتدائي والثانوي الإعدادي. انخرط المغرب فيها سنة 2021، وتمتد على خمس سنوات. من شأن هذه الدراسة أن توفر أحدث المعارف حول ممارسات التدريس القائمة على البحث على المستوى الدولي، ومرجعا متجددا للمعارف حول مهنة التدريس بمختلف أبعادها.

أما فيما يخص سنة 2024، فقد تمت برمجة تسعة مشاريع أخرى هي كالتالي: 1) تقييم التعليم الأولي -بشراكة مع اليونيسيف؛ 2) تقييم مشروع «مؤسسات الريادة»؛ 3) وثيقة مرجعية حول حكامة المؤسسات التعليمية؛ 4) تقييم عشر سنوات من تطبيق الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030؛ 5) تقييم إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي؛ 6) البحث الوطني حول الأسر والتربية (تقييم متعدد السنوات)؛ 7) تقييم النجاعة المالية لمنظومة التربية والتكوين والتعليم العالي؛ 8) إطار الأداء لتتبع الرؤية الاستراتيجية - المستوى الجهوي؛ 9) منصة معالجة المعطيات من طرف الباحثين.

بالنسبة للتنسيق والشراكة والتعاون الوطني والدولي

وقّع المجلس عشر (10) اتفاقيات مع بعض المؤسسات الدستورية، والقطاعات المعنية بالمنظومة التربوية، والمنظمات الدولية ذات الصلة؛ حيث جسدت في مضامينها الإرادة المشتركة و الوعي المتقاسم بالأهمية الكبرى للتعاون والشراكة.

وتفعيلا لمقتضيات الاتفاقية-الإطار للشراكة والتعاون الموقعة بين المجلس والقطاعات المعنية بمجالات التربية والتكوين والبحث العلمي والثقافة، بتاريخ 12 يوليوز 2023، تم تفعيل لجنة القيادة[7]، وذلك طبقا لمقتضيات هذه الاتفاقية. وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعها الأول يوم 06 أكتوبر 2023، بمقر المجلس. وباشرت أشغالها التي تهم وضع آليات تتبع تطبيق الإصلاحات، وقواعد المعطيات الإحصائية وبرامج التقييم، والأنشطة الرامية إلى تعبئة الفاعلين، والسهر على تنفيذ الالتزامات المتعلقة بمقتضيات الاتفاقية-الإطار، إلى جانب آليات تتبع مآل الآراء والتقارير التي يصدرها المجلس.

وأسفرت الاتفاقيات المبرمة مع الشركاء الدوليين، خلال سنة 2023، عما يلي: - إصدار تقرير: «تقييم العنف في الوسط المدرسي» بشراكة مع اليونيسيف (يوليوز 2023)؛ - تنظيم ندوة دولية في موضوع: «العنف في الوسط المدرسي: المعارف والسياسات والممارسات»، (نونبر 2023).

كما شارك المجلس في مؤتمرات وندوات، أسهمت في تبادل الأفكار وتقاسم التجارب بصدد القضايا ذات الاهتمام المشترك، نخص بالذكر منها: **ندوة الشبكة الأوروبية لمجالس التربية؛ مؤتمر وزراء التربية بالبلدان والحكومات الفرنكوفونية؛ ندوة شبكة فليب المتخصصة في التقييم التربوي.**

ويعتزم المجلس خلال سنة 2024 مواصلة توطيد الاشتغال مع القطاعات الممثلة في لجنة القيادة؛ وكذلك الانفتاح أكثر على المؤسسات الدولية من قبيل: - تنظيم كل من الجمعية العامة والندوة السنوية لشبكة المجالس التربوية الأوروبية «اليونيك»، مايو 2024؛ - المشاركة في النشاط السنوي لشبكة المؤسسات المختصة بالتقييم «فليب»، يونيو 2024؛ - عقد لقاء تنظيمي من أجل إنشاء شبكة إفريقية للمجالس العليا للتربية المماثلة؛ - تنظيم اجتماع رفيع المستوى لرؤساء المجالس التربوية العربية بتنسيق مع الألكسو؛ - إعطاء انطلاقة برنامج العمل مع اليونيسكو في إطار الاتفاقية التي تم توقيعها في دجنبر 2023؛- تنظيم ورشة عمل بتنسيق مع الوكالة الوطنية

7 تضم هذه اللجنة بالإضافة إلى رئيس المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، ووزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، ووزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات، ووزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ووزير الشباب والثقافة والتواصل.

لمحو الأمية حول موضوع : «معهد التكوين في مهن محاربة الأمية» - المشاركة في اللقاءات العلمية للشبكات التي انخرط فيها أو استضافة البعض منها؛ - تنظيم زيارة عمل للمجلس الأعلى للتهذيب بموريتانيا؛ إلخ.

بالنسبة للأنشطة العلمية والتواصلية

شارك المجلس بشكل وازن في فعاليات **المعرض الدولي للنشر والكتاب**، من فاتح إلى 11 يونيو 2023، بالرباط، ببرنامج علمي متنوع. كما نظم **ندوتين دوليتين، الأولى:** حول «العنف في الوسط المدرسي: المعارف والسياسات والممارسات»، بشراكة مع منظمة اليونيسف، يومي فاتح وثاني نونبر 2023. **والثانية:** حول «الذكاء الاصطناعي: رافعة من أجل تحويل التربية والتكوين والبحث العلمي»، يومي 12 و13 دجنبر 2023. **ويوما دراسيا**، بعنوان: «منظومة التوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي»، يوم الأربعاء 17 ماي 2023. فضلا عن **يوم تواصلي** حول الآراء المنجزة المتعلقة بالنصوص القانونية التي تمت إحالتها عليه من طرف السيد رئيس الحكومة.

في الأخير، يقدم هذا التقرير حصيلة و آفاق عمل المجلس لسنة 2023، بنفس استراتيجي وفي استحضار للمواكبة اليقظة لتطبيق الإصلاح، خلصت إلى أن هناك جملة من التحديات الكبرى والرهانات الأساسية مازال يتعين إيلاؤها مزيدا من الاهتمام والمعالجة الشمولية.

كما يتعين مواصلة العمل والمزيد من الانخراط القوي والحرص الشديد على الرفع من الجودة في العمل والإنتاج، والوفاء بالمواعيد والآجال لاستكمال الأوراش التي أطلقها المجلس في استراتيجيته، والعودة إلى القضايا التي لم تحظ، بما فيه الكفاية، من تعميق التفكير والدراسة. علما أن المجلس يُنتظر منه الكثير من تظافر الجهود ارتباطا بتحقيق أهداف الإصلاح، لاسيما أن سيرورة تفعيل الرؤية الاستراتيجية والقانون-الإطار، تتسم أحيانا بالكثير من البطء.

إن وعي المجلس بحجم الانتظارات المجتمعية من المدرسة المغربية، في ظل ظرفية دقيقة صار فيها الرأسمال البشري يشكل العنصر الحاسم في تحقيق التنمية المنشودة؛ يلزمه بمضاعفة حرصه على ممارسة مهامه الدستورية، إسهاما منه في الارتقاء بالمدرسة المغربية، وإبداء الرأي في السياسات العمومية والقضايا الوطنية المتعلقة بالتربية والتكوين والبحث العلمي، وتقييم السياسات والبرامج العمومية ذات الصلة، مع استحضار التوجيهات الملكية السامية في شأن مواكبة المجلس للإصلاح، وذلك بتنسيق مع القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية.

إن المجلس وهو يثمن كافة الأوراش الإصلاحية المنجزة، يؤكد على أن تسريع تفعيل مقتضيات القانون-الإطار، وأجرأتها، هو بمثابة ضمانة أساسية لاستدامة الإصلاح مع وجوب تميز هذا الأخير بالشمولية والتكامل والتناغم والالتقائية والوضوح والفعالية اللازمة.

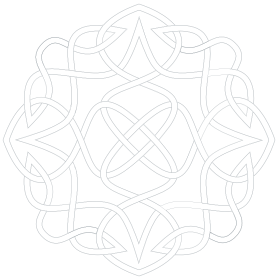

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

ملتقى شارع الميليا وشارع علال الفاسي حي الرياض، الرباط، ص.ب : 6535

الهاتف : 0537.77.44.25 | contact@csefrs.ma
الفاكس : 0537.68.08.86 | www.csefrs.ma